



# تقرير حول



LIBYA **قمة** 

**ENERGY** & ECONOMIC & ECON SUMMIT والإقتصاد

طرابلس- دولة ليبيا، 13-14 يناير 2024



إعداد عبد الفتاح العريفي دندي مدير الإدارة الاقتصادية والمشرف على إدارة الإعلام والمكتبة

إخراج فني سالم احمد حسان



# الدورة الثانية لقمة ليبيا للطاقة والاقتصاد

طرابلس- دولة ليبيا، 13-14 يناير 2024



#### المقدمة

بمشاركة وزارية بارزة وحضور كبرى شركات الطاقة والنفط العربية والعالمية، وبرعاية حكومة الوحدة الوطنية الليبية ومساهمة ومشاركة العديد من الوزارات والميئات والمؤسسات الدولية و المحلية، قام رئيس الوزراء في الحكومة الليبية معالي السيد عبدالحميد الدبيبة بافتتاح فعاليات النسخة الثانية من قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد، في العاصمة طرابلس خلال الفترة 14-13 يناير 2024. وقد شارك في هذه النسخة أكثر من 1300 مشاركا من أكثر من 30 دولة، يمثلون ضعف المشاركين في النسخة الأولى للقمة التي عُقِدت عام 2021. ومثل المشاركين في القمة العديد من الدول منها تركيا وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا والجزائر، وعدد من الشركات الرائدة في مجال النفط والغاز والطاقات المتجددة، أبرزها إيني الإيطالية، وريبسول الاسبانية، وتوتال انيرجيز الفرنسية، وأويل إنفست المهولندية، و عدد من المنظمات المهتمة بشأن الطاقة كمنظمة أوبك ومنظمة أوابك ومنظمة منتجي البترول الافارقة «APPO»



# فعاليات اليوم الأول

#### الكلمة الافتتاحية



افتتح فعاليات القمة معالي رئيس الوزراء في الحكومة الليبية السيد عبدالحميد الدبيبة، بكلمة أكد فيها على دعم حكومة الوحدة الوطنية بشكل غير محدود لقطاع النفط والطاقة ووضعها خططا لمضاعفة إنتاج النفط والغاز والاستكشاف وتطوير البنية التحتية للحقول النفطية، والتوسع في الاسكتشاف، بما يدعم المؤسسة الوطنية للنفط

والاقتصاد الوطني. وشدد الدبيبة على العمل لإزالة المعوقات التي تواجه قطاع الطاقة، مشددا على سعي الحكومة لخلق البرامج المهمة وإنعاش الاقتصاد الوطني وحل الصعوبات التي تواجه التنمية في مجال النفط والغاز. وأشار الدبيبة إلى أن ملف الطاقة الكهربائية كان تحديا كبيرا وبذلت الحكومة جهودا لاستقرار الشبكة الكهربائية وتشجيع رؤوس الأموال على الاستثمار في ليبيا من خلال مشاريع عودة الحياة. وأضاف أن الجكومة الليبية تسعى إلى الاستقرار وتحسين بيئة الاستثمار وتشجيع رؤس الأموال للعمل في ليبيا، معتبرا أن مشروعات الاستثمار وتشجيع رؤس الاموال للعمل في ليبيا، معتبرا أن مشروعات عن مصادر الطاقة البديلة والمتجددة، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية باستغلال إمكانات ليبيا لإقامة أضخم حقول الطاقة الشمسية في المنطقة. وأكد السعي إلى احتلال ليبيا مرتبة في مقدمة الحوار والقارة السمراء ودول البحر المتوسط.



#### الجلسة الوزارية الحوارية



تحدث في هذه الجلسة كل من معالي وزير النفط والغاز في دولة ليبيا المهندس محمد عون، والأمين العام لـ «منظمة منتجي البترول الأفارقة» د عمر فاروق إبراهيم، ووزيرة الطاقة المالطية ميريام دالي، ووزير الطاقة التركي ألب أرسلان بيرقدار. وفيما يلي إيجاز لأهم ما تم التطرق له في هذه الجلسة:



قال معالى وزير النفط والغاز في دولة ليبيا المهندس محمد عون إن ليبيا تملك كميات جيدة من الوقود الصخري في حقول ومواقع غير مستكشفة بعد، مضيفا أن أكثر من 30% من مساحة الدولة الليبية لم تستكشف حتى الأن. وأضاف عون أنه «هناك لجنة بدأت تولي مهمة الاستكشاف وتوصلت إلى نتائج ونأمل أن نقوم بتجربة فعلية في حفر أحد الأبار للتأكد

في الأيام المقبلة. وشدد عون على أن الحاجة إلى الوقود الأحفوري لا تزال قائمة بالرغم من كل ما يكتب وما يقال عن التوجه إلى الطاقة

الجديدة أو البديلة. وقال أن تقارير منظمة أوبك أكدت أن الحاجة إلى الوقود الأحفوري ستستمر وتتزايد حتى العام 2045. ويرى عون أنه من الضروري العمل على معالجة الآثار البيئية للوقود الأحفوري بالتوازي مع الطاقات البديلة، «فهذا هو الحل الأمثل»، مشيرا إلى ضرورة الاعتماد على الغاز في الانتقال للطاقة المتجددة. وأشار عون إلى أنه قد تم اكتشاف الغاز في شرق وغرب المتوسط، وقد ساعدت شركة أمريكية على اكتشاف غاز "عروس البحر" في وسط المتوسط، وأكد عون على قدرة البلاد على تزويد أوروبا بالطاقة المتجددة، وهو ما يتماشى مع الالتزامات المشتركة بالمسؤولية البيئية وخفض انبعاثات الكربون. وأشار إلى أن القارة الأفريقية بها كميات هائلة من الغاز، وما يؤكد ذلك هو العمل على إنشاء خطي الغاز نيجيريا إلى أوروبا، لما تتمتع به الدولة الأفريقية من كميات هائلة من مخزون الغاز لدى نيجيريا.



من جهته، قال الأمين العام لـ«منظمة منتجي البترول الأفارقة» عمر فاروق إبراهيم إن ليبيا سيكون لها دورا مهما في مجال الطاقة في القارة السمراء مستقبلاً. وأضاف د. إبراهيم، أن الطاقة المتجددة مهمة في رؤية ليبيا للمستقبل، فهي من بين الدول العشرة الأكبر حول العالم في هذا المجال. وأشار إلى أن ليبيا يمكنها أن تعب دورًا أكبر بما لديها من إمكانات تسمح لها بذلك على المستوى العالمي. كما طالب د فاروق بذلك على المستوى العالمي. كما طالب د فاروق

إبراهيم دولة ليبيا بتطوير آلياتها باستعمال التكنولوجيات المتطورة للاستكشاف والحفر والإنتاج لتكون قادرة على مضاعفة إنتاجها من الطاقة. وأستبعد د. إبراهيم تحرك العالم السريع نحو الطاقات المتجددة والاستغناء عن الطاقات الأحفورية.



ومن جانبها، أكدت وزيرة الطاقة المالطية ميريام دالي أن ليبيا تعتبر شريكا قويا في مجال الطاقة بالنسبة لمالطا، ويمكن لها أن تلعب دورا رياديا في القطاع. وأضافت أنه يمكن تحقيق الكثير من المصالح بالتعاون مع ليبيا باعتبار البلدين يطلان على البحر المتوسط، مشيرة إلى أن هذه الميزة الجغرافية تقتح آفاق واسعة للتعاون اذا ما تم الاخذ في الاعتبار أن ليبيا يتوقع أن تكون رائدة في



وقال وزير الطاقة التركي ألب أرسلان بيرقدار إن بالاده تملك علاقات ناجحة في عدة ملفات مع ليبيا ويجب توسيعها لتشمل مجال الطاقة. وأضاف بيرقدار أن ليبيا مهمة للسوق العالمية وليس لتركيا فقط وذلك لعدة أسباب منها التحديات التي يواجهها مجال الطاقة في العالم. وأشار الوزير التركي إلى تأثر إمدادات الطاقة بسبب الأوضاع العالمية، وقال لقد أصبحت الإمدادات أصعب بكثير من الماضي، ولتخطي ذلك لا بد من العمل على الشراكة الدولية والعالمية، فلا يمكن لدولة

محال الطاقة

أن تعمل وحدها ولفت بيرقدار إلى المشاكل الجيوسياسية التي تؤثر على إمدادات الطاقة، مشددا على ضرورة إزالة المعوقات التي تواجه قطاع الطاقة. كما تحدث عن أهمية توفير الطاقة النظيفة والعمل على تقليل الانبعاثات من الوقود التقليدي. وتابع أن ليبيا لها باع طويل في صناعة النفط والغاز، وتركيا تمتلك علاقة ناجحة في عدة ملفات ولابد من توسيعها لمجال الطاقة. و شدد وزير الطاقة والبيئة التركي على



ضرورة التعامل بشكل عاجل وسريع تجاه اعتماد الطاقة البديلة، مبينا أن الانتقال للطاقة البديلة يجب أن يكون مدروسًا وعادلًا ومبنيًا على سياسات وبحوث وليس عشوائيا أو عاطفيا "وأضاف أن العالم لايزال بحاجة للنفط، مدللا على ذلك بتصاعد الطلب عليه كل يوم خاصة مع تزايد عدد سكان الأرض ونمو اقتصادات جديدة.

## كلمة المؤسسة الوطنية للنفط الليبية



أما رئيس المؤسسة الوطنية النفط الليبية، فرحات بن قداره، فقال أن المؤسسة منذ إنشائها حافظت على العلاقات الإستراتيجية مع شركائها الدوليين لتحقيق الاستقرار في الدوليين لتحقيق الاستقرار في أمن الطاقة العالمي، مشيرا الى أن المؤسسة وضعت استراتيجية طموحة في مجال الطاقة تهدف لإعادة ليبيا إلى مصاف الدول المنتجة وتحقيق التنمية الدول المنتجة وتحقيق التنمية مضيفا أن "المؤسسة هدفها

رفع الإنتاج إلى 2 مليون برميل في اليوم ومضاعفة إنتاج الغاز خلال 3 سنوات لإعادة ليبيا لمصاف الدول المنتجة للطاقة ، ولفت بن قدارة إلى أن رفع الإنتاج مقرون بتعزيز علاقاتنا الإستراتيجية، مؤكدا التزام المؤسسة المؤسسة الوطنية للنفط بتعهداتها بخفض انبعاثات الكربون. واختتم بن قدارة كلمته بالإشارة إلى أن هذه القمة تمثل فرصة للتعاون وتوطيد العلاقات الدولية وأنهم متحمسون لبدء حوار منفتح يدعم رؤية المؤسسة لقطاع الطاقة.



## كلمات رؤوساء شركات النفط والطاقة العالمية



أكد مدير المنبع لشركة إيني الإيطالية لوكا فيجناني دعمهم المؤسسة الوطنية للنفط في رؤيتها لتطوير قطاع الطاقة، مضيفا أنهم عملوا مع المؤسسة العام الماضي لرفع إنتاج الغاز وتقوية الحقول النفطية. ومن جهته، حث المدير التنفيذي للاستكشاف والإنتاج لشركة ريسبول الإسبانية فرانسيسكو جيا على دعم اقتصاد الدول التي يجري العمل فيها مثل ليبيا، مؤكدا أن عملهم مع ليبيا لا يمكن مقارنته مع أي دولة أخرى، حسب وصفه. ولفت جيا إلى أن ليبيا من الدول المهمة والأساسية، وأنهم يراهنون عليها للاستمرار معا في الاستشكاف والأساسية، وأنهم يراهنون عليها للاستمرار معا في الاستشكاف الشركات الليبية الوطنية، لافتا إلى أن التزامهم يتمثل في إنشاء وبناء البنى التحتية للمجتمعات المحلية في مواقع عملهم. ومن جانبه، أعلن رئيس مجموعة أويل إنفست الهولندية على توقيع عقد مع ليبيا المتعلق بالتخلص من الكربون في الإنتاج النفطي. وبدوره، قال المدير التنفيذي بالتركات عن إن جي البريطانية رويا بايجان إن ليبيا لديها كميات هائلة لشركة بي إن جي البريطانية رويا بايجان إن ليبيا لديها كميات هائلة



من الغاز وإمكانيات كبيرة فيما يتعلق بالطاقة الشمسية وأضاف بايجان أن هناك إمكانيات كبيرة لليبيا للانتقال والتركيز على إنتاج الغاز ومن جانبه، أكد رئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشركة توتال الفرنسية جوليان بوجيه أن هناك فرصة كبيرة لليبيا للانتقال للغاز وأضاف بوجيه أنهم يدعمون هدف ليبيا برفع إنتاجها لمليوني برميل وخفض التلوث والانبعاثات ولفت بوجيه إلى أن ليبيا لديها مصادر نفط وغاز ممتازة كما لديها أفضل مصادر الطاقة النظيفة في العالم، حسب وصفه و أشار بوجيه إلى أن هذه القمة فرصة لتأكيد الالتزام الوثيق مع الشركاء الدوليين، مضيفا أنهم يخططون لمشروع للطاقة المتجددة بقدرة 600 ميغاوات في ليبيا، حسب قوله. وجدد بوجيه تأكيده على أن زيادة الشراكات والتعاقدات أمر مهم للغاية بالنسبة للدولة الليبية.



# فعاليات اليوم الثاني

أستهات فعاليات اليوم الثاني من القمة بجلسة افتتاحية تم خلالها القاء كلمات من كل من منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، ومنظمة أوبك، وشركة سوناطراك، وفيما يلي إيجاز لتلك الكلمات:

## كلمة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك»



قام السيد عبدالفتاح دندي، مدير الادارة الاقتصادية والمشرف على غدارة الاعلام والمكتبة بإلقاء كلمة منظمة أوابك نيابة عن سعادة الامين العام للمنظمة المهندس جمال عيسى اللوغاني، حيث أشار الى المكانة المرموقة التي تتبوأها الدول الأعضاء في منظمة أوابك على خارطة البترول العالمية، وقال ما يعزز هذه المكانة استحواذها على الجزء الأكبر

من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز، وما تقوم بإنتاجه وتصديره من هذين المصدرين إلى الأسواق العالمية. وقال أن خامات النفط الليبية تتمتع بميزة نسبية كونها خامات خفيفة وذات محتوى كبريتي منخفض جدا وهذا ما يلائم العديد من مصافي التكرير وخاصة في السوق الأوروبية. وأضاف دندي أن ليبيا تتمتع بموقع جغرافي متميز فهي على مقربة من الاسواق الاوروبية التي يتوقع ان تشهد تزايد في الطلب على النفط والغاز في المستقبل، وهذا ما سيتيح الفرصة لتطوير قطاع الطاقة الليبي من أجل توفير الإمدادات البترولية اللازمة لتلك الأسواق. وقال على الرغم من مضي نصف قرن تقريبا اللازمة لتلك الأسواق. وقال على الرغم من مضي نصف قرن تقريبا



من العمليات الاستكشافية، إلا أن دولة ليبيا لاترال تتمتع بإمكانيات نفطية وغازية هائلة وهذا ما يجعل شركات الطاقة العالمية تبحث عن فرص الاستفادة من تلك الامكانيات من خلال إبرام عقود المشاركة في الاستكشاف والإنتاج.

وأضاف السيد دندي أنه من خلال استشراف المستقبل القريب للسوق النفطية نلاحظ أن توقعات المنظمات والهيئات المتخصصة بالطاقة تشير إلى أن معظم الزيادة في احتياجات العالم من الطاقة لعقود عديدة قادمة سيتم تلبيتها من النفط والغاز الطبيعي اللذان من المتوقع عديدة قادمة سيتم تلبيتها من النفط والغاز الطبيعي اللذان من المتوقع أن يستحوذا على نسبة 53.7 % في مزيج مصادر الطاقة المستهلكة عالميا حتى عام 2045 بحسب توقعات منظمة أوبك. وقال أن هذه التوقعات تضع الدول المنتجة والمصدرة للنفط أمام تحدي كبير للقيام بدور ها المؤمل في توفير تلك الاحتياجات من خلال ضخ استثمارات بمستويات غير مسبوقة من اجل تلبية ذلك النمو المتوقع في الطلب على الطاقة، وضمان أمن الطاقة، وبالطبع خفض الانبعاثات وفقًا لما نصت عليه اتفاقية باريس، ومكافحة الفقر الطاقي الذي نلاحظه اليومنصت عليه اتفاقية باريس، ومكافحة الفقر الطاقي الذي نلاحظه اليومناحقيقة المحزنة هي أنه هناك أكثر من 700 مليون نسمة لا يمكنهم الوصول إلى الكهرباء، و 2.4 مليار نسمة يستخدمون أنظمة للطاقة غير كفؤة و مضرة للصحة و ملوثة اللبئة.

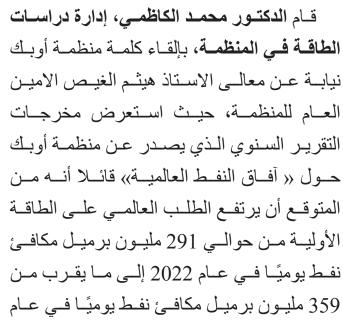
وأكد السيد دندي على إن استغلال المصادر الهيدروكربونية مع التحكم في انبعاثاتها من خلال التقنيات النظيفة «CCUS» سيعزز امكانية وصول العالم إلى الحياد الصفري المنشود في عام 2050، وبذلك ستكون هذه المصادر جزء من الحل نحو التحول المتوازن والمتدرج والمسؤول نحو مصادر طاقة أكثر ديمومة الذي يأخذ في الاعتبار الظروف والأولويات لكل دولة.

واختتم دندي الكلمة قائلا نحن نعتقد جازمين بأن الآفاق المستقبلية لتطوير قطاع الطاقة في دولة ليبيا واعدة، والإمكانات متاحة، والامر



يتطلب تكاثف الجهود للقيام ببعض الإصلاحات من خلال تعزيز الأمن القومي والتركيز على الشأن الاقتصادي بشكل أكبر فمن شأن ذلك خلق بيئة استثمارية جاذبة للشركات البترولية الكبرى المتعطشة لتطوير هذا القطاع الهام.

## كلمة منظمة الدول المنتجة للنفط « أوبك»





2045، أي بزيادة قدر ها 68.3 مليون برميل مكافئ نفط يوميًا، أو 23 % خلال فترة التوقعات. وأضاف من المتوقع أن يتباطأ النمو تدريجيا من المعدلات القصيرة الأجل المرتفعة نسبيا إلى زيادات اكثر تواضعا على المدى الطويل، وذلك تماشيا مع اعتدال النمو السكاني والاقتصادي. وسيكون نمو الطلب على الطاقة مدفوعاً من قبل الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والذي من المتوقع أن يرتفع بمقدار 69 مليون برميل يومياً خلال فترة التوقعات. ومن المتوقع أن يأتي نحو 28 % من النمو خارج بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الهند وحدها. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن ينخفض الطلب على الطاقة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل هامشي خلال فترة التوقعات. وقال

الكاظمي، من المتوقع أن يزداد الطلب على جميع أنواع الوقود الأولية على المدى الطويل، باستثناء الفحم بسبب سياسات الطاقة والالتزامات المناخية ومن المتوقع أن يكون النمو الأقوى لمصادر الطاقة المتجددة الأخرى (لا سيما الرياح والطاقة الشمسية)، والتي ستزيد بمقدار 34.3 مليون برميل في اليوم، بناءً على الدعم القوي للسياسات في العديد من المناطق. وأشار أنه من المتوقع أن ترتفع حصة مصادر الطاقة المتجددة الأخرى في مزيج الطاقة من حوالي 2.7 % في عام 2022 إلى 11.7 % في عام 2045. وسينمو الطلب على النفط بقوة أيضًا، وعلى الرغم من انخفاض حصته في مزيج الطاقة بشكل متواضع، فسيظل النفط مستحوذا على الحصة الأكبر بحلول عام 2045 بنسبة 29.5 %. ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على الغاز الطبيعي بمقدار 20 مليون برميل يومياً خلال فترة التوقعات، ليصل إلى 87 مليون برميل يومياً في عام 2045. وستنخف ض حصة الوقود الأحفوري في مزيج الطاقة من أكثر من 80 % في عام 2022 إلى حوالي 69 % في عام 2045، بسبب انخفاض حصة الفحم بشكل ملحوظ وفي الفترة نفسها، لا تزال حصة النفط والغاز مجتمعة في مزيج الطاقة تمثل 54 % في عام 2045.



#### كلمة شركة سوناطراك الجزائرية



تطرق الرئيس/المدير العام السيد رشيد حشيشي في كلمته الى التحديات التي تمليها الاحتياجات المستقبلية للطاقة، وتحديداً الغاز الطبيعي الذي يعتبر طاقة انتقالية أساسية و محورية، فضلا عن اعتماد الطاقات المتجددة التي تحقق مكاسبا اقتصادية واجتماعية وتساهم في التقليل من البصمة الكربونية. واعتبر رشيد حشيشي، استئناف نشاط شركة سوناطراك في حوض غدامس غرب ليبيا، يعد تأكيدًا على التزام الجزائر الواضح تجاه التنمية الطاقوية في المنطقة، وعلى بداية طور جديد من الشراكات مع دولة ليبيا.



# حلقة نقاشية بعنوان

#### « ليبيا الجديدة مبنية على الطاقة»



تحدث في هذ الجلسة عضو مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط خليفة عبد الصادق، الذي أشار إلى إن ليبيا تخطط لطرح مناقصات للنفط والغاز في الربع الأخير من العام الحالي، والتي ستكون جاذبة للغاية للمستثمرين، وتعد جولة التراخيص هذه هي الأولى للبلاد منذ العام 2007 حيث تتطلع ليبيا إلى زيادة الإنتاج والصادرات بعد أكثر من عقد من حالة عدم الاستقرار السياسي الذي أصاب نشاط التنقيب عن موارد جديدة بالشلل. وقال عبدالصادق نعمل لتحقيق هذا الهدف في الوقت الحالي، كما نسعى لتطوير قاعدة البيانات وتحديد المجالات، وكذلك قياس الشروط المالية مقارنة بدول المنطقة، وأردف قائلا أن جولة العطاءات التي طال انتظار ها ستكون أساسية للحفاظ على مستويات الإنتاج في ليبيا في المستقبل. وأوضح أنه يمكن الوصول الى هدف الإنتاج قصير المدى البالغ مليوني برميل يوميا باستخدام الأصول الحالية للمؤسسة، علما أن أقصى إنتاج لليبيا استقر عند نحو



1.2 مليون برميل يوميا، وتابع ما يتعين علينا القيام به هو مجرد تعزيز تطوير الحقول وإعادة تنشيط آبار النفط المغلقة.

بدوره، أكد المدير الإداري لشركة «إيني» شمال أفريقيا أنطونيو بالداسار أن ليبيا تمثل سوقا تنافسية للغاية من منظور الطاقة ومن حيث وصولها إلى الأسواق المتميزة، لكن يمكن تحسين البنية التحتية بشكل أكبر وقال بالداسار إن ليبيا بحاجة إلى استعادة ثقة شركات الخدمات، التي تساعد شركات الطاقة في التنقيب ونقل النفط والغاز إلى مصافي التكرير.

# حلقة نقاشية بعنوان

# « الطاقات المتجددة داعمة للنمو الاقتصادى»



من أهم ما تم التطرق إليه في هذه الجلسة أن ليبيا تسعى إلى الالتزام بلعب دور محوري في السوق الدولية بتزويد أوروبا بالطاقات المتجددة، فيما تعمل على جعلها محورا رئيسيا لتوليد الكهرباء من الشمس والرياح بحلول العام 2030. وتم بيان الإمكانات الكبيرة للتحول نحو الطاقة المتجددة في ليبيا، حيث ان 88 % من أراضي البلاد

الشاسعة صحراوية، ووفق تحليل بيانات متوسط سرعة الرياح تتراوح ما بين 6 و7.7 متر في الثانية على ارتفاع 40 مترا فوق مستوى سطح الأرض، مما يؤكد إمكانات طاقة الرياح القوية في البلاد. وفيما يتعلق بإمكانات الطاقة الشمسية، تتمتع ليبيا بحوالي 3200 ساعة سطوع سنوية ومتوسط إشعاع يبلغ 6 كيلووات في الساعة لكل متر مربع في اليوم. وللإشارة فإن كل كيلومتر مربع من صحراء ليبيا يتلقى طاقة شمسية تعادل 1.5 مليون برميل من النفط الخام سنويا.

وبموجب خطتها الاستراتيجية للطاقة المتجددة 2013-2025، تهدف الحكومة الليبية إلى مساهمة مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 10 % في مزيج الطاقة بحلول العام 2025 و 30 % بحلول العام 2030. وتوقعا للزيادة في احتياجات الطاقة، أطلق جهاز الطاقات المتجددة في ليبيا عديد المشاريع الطموحة لتنمية قدرة الشبكة الوطنية للكهرباء. ولتسهيل استثمارات الطاقة المتجددة، أبرمت الحكومة الليبية عدة اتفاقيات مع لاعبين عالميين في مجال الطاقة. ففي عام 2021، وقع جهاز الطاقات المتجددة مذكرة تفاهم مع شركة «توتال إنرجي»، بالتعاون مع الشركة العامة للكهرباء الليبية، لتطوير محطة السدادة للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 500 ميغاوات.

ومن المتوقع أن يكون المشروع الأكبر في البلاد، حيث يستفيد من تكنولوجيا الطاقة الشمسية المتطورة بما يصل إلى 1.2 مليون لوح شمسي ويولد 152 تير او اط/ساعة سنويا. وأعربت شركة توتال الفرنسية عن ثقتها في التعامل مع الإطار التنظيمي الحالي في ليبيا، مؤكدة على التزام المشروع بتوفير طاقة أنظف وأكثر موثوقية.



#### حلقة نقاشية بعنوان

## « تمويل المشاريع الليبية: الاستثمار، المنافسة، والشراكة»



قال وزير الاقتصاد والتجارة بحكومة الوحدة محمد الحويج إن أصول المؤسسة الليبية للاستثمار المجمدة بسبب العقوبات في الخارج يمكن استخدامها للاستثمار في قطاع النفط في البلاد. وأضاف الحويج نحن لا نريد أن نرى هذه الأصول المجمدة محفوظة في البنوك الأوروبية دون استخدامها، وهي في الواقع تفقد بعض قيمتها، مضيفا أنه يمكننا إيجاد نظام أو آلية لنتمكن من استخدامه فقط لقطاع النفط. وكشف أن ليبيا تخطط لزيادة ناتجها المحلي الإجمالي إلى نحو 250 مليار دولار، حيث يمثل قطاع النفط والغاز 40 % من الاقتصاد. وجرى تجميد العديد من أصول صندوق الثروة السيادية في العام 2011 كجزء من حملة دولية على النظام السابق. وقال أننا وضعنا رؤية لخطة عشرية تستهدف زيادة التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، ولإنجاح الخطة العشرية فإنها تحتاج إلى إسهام الشركات الأجنبية وعلى رأسها الشركات الأجنبية وعلى رأسها الشركات النفطية.



#### الملاحظات الختامية

أختتمت أعمال قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد التي عقدت في العاصمة طرابلس والتي حضر فعالياتها أكثر من 1300 مشارك من أكثر من 30 دولة منها تركيا وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا والجزائر، وعدد من الشركات الرائدة في مجال النفط والغاز والطاقات المتجددة، وعدد من المنظمات العربية والدولية، وقد تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات من أهمها:

- قيام دولة ليبيا بوضع رؤية لخطة عشرية تستهدف زيادة التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، ولإنجاح الخطة العشرية فإنها تحتاج إلى إسهام الشركات الأجنبية وعلى رأسها الشركات النفطية
- وضعت الحكومة الليبية خطط المضاعفة إنتاج النفط، وتطوير البنية التحتية للحقول النفطية، والتوسع في الاستكشاف، بما يدعم المؤسسة الوطنية للنفط والاقتصاد الوطني.
- تخطط دولة ليبيا لطرح مناقصات للنفط والغاز في الربع الأخير من العام الحالي، والتي ستكون جاذبة للغاية للمستثمرين. وجولة التراخيص هذه هي الأولى للبلاد منذ العام 2007 حيث تتطلع دولة ليبيا إلى زيادة الإنتاج والصادرات بعد أكثر من عقد من حالة عدم الاستقرار السياسي الذي أصاب نشاط التنقيب عن موارد جديدة بالشلل.
- الاستمرار في تنفيذ المشاريع المعتمدة فيما يخص نشاط الإنتاج وتطوير الاحتياطي والحفر وصيانة المشاريع.
- الاهتمام بالبحث عن مصادر الطاقة البديلة والمتجددة، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية باستغلال إمكانات ليبيا لإقامة أضخم حقول الطاقة الشمسية في المنطقة.



• دعوة وزارة الاقتصاد والتجارة في دولة ليبيا إلى رفع التجميد عن بعض الأصول الليبية المجمدة في الخارج لاستثمارها في قطاع الطاقة، حيث تسعى دولة ليبيا إلى تحقيق الاستقرار وتحسين بيئة الاستثمار وتشجيع رؤوس الأموال للعمل فيها.

